بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد لله اورد التسمية بالتحميد في مفتتح الكلام اقتفاءً
لما ورد في الاخبار واقتداءً بطريقة الاخيار واداءً لبعض حقوق
ما لا يتخطى من ضروب الاحسان التي من جملتها التوفيق لمثل هذا التصنيف
العظيم الشأن ان منتهيا للمتعلمين على انتهاج مناهج سننه واتباع مدارج
سننه وقد دل بلام التعريف والتخصيص على اختصاص الجنس المستلزم لاختصاص
المحامد كلها جميعا على قاعدة اهل الحق واختيار اسم الذات المنبئ عن صفات
الكمال ونعته بما يترتب عليها من الافعال ايماء الى استحقاقه من جميع هذه الجهات
غاية التعظيم ونهاية الاجلال وساق الكلام مساقا مشتقا واولا
لطفا ونظا انيقا فاشار اولا بقوله براء الانام الى افاضة الوجود على
نوع الانسان الذي هو اصل لسائر اصناف الانعام وثانيا بقوله
ثم بالاكرام الى الكمالات المتفرعة على وجودهم المشتركة فيما بينهم كالعقل
وتوابعه المميزة اياهم عما عداهم وقد لاحظ فيه قوله تعالى ولقد كرمنا بني
ادم وحملناهم وثالثا بما اقتبسه من معنى قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام
الى ما يتفرع على الكرامة الدنيوية ويتوسل به الى السعادة الاخروية ثم نبه
بقوله وخص من شاء بمزايا الانعام والتوفيق لدين الاسلام على النعم
المخصوصة فالاول يناسب الاكرام والثاني الدعوة الى دار السلام ماخوذا
من قوله تعالى ويهدي من يشاء الى الصراط المستقيم وكان في الثواني الاربع رمزا
الى الحق لفظا ومعنى وقيل من انه اشير بعموم الاكرام والدعوة الى ان اضافة
الجمع وحذف المفعول في الآيتين يفيدان تعميما وان الكافر مكلف
بالفروع وان العبيد داخل في الخطاب كالاحرار والنساء كالرجال واريد
بقوله مزايا الانعام ما خص به المجتهدين من الاقتدار على استنباط الاحكام

براعة للاستهلال فلا يخلو عن شائبة تكلف واما الدين فهو وضع الهي سائق
لاولي الالباب باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويتناول الاصول والفروع
وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد عليه السلام المشتمل على
العقايد الصحيحة والاعمال الصالحة فالاضافة بيانية ولما كانت هذه النعم
مستتبعة متسقة اورد الحمد بجملة اسمية قوله والصلاة كما ان الله عز شانه جليلنا
بما لا يتصور احصاؤها وكذلك لنبينا عليه السلام بهدايته لنا
حقا لا يمكن استقصاؤها فمن ثمه قرن تحميده بالصلوة والسلام
تحميد الله سبحانه لا امتثالا لامره وقضاء لبعض حقه واورد من صفاته
ما يدل على حيازته قصبات السبق في مضمار المآثر وتبرزه على الكل
في اقتناء المناقب والمفاخر فقوله على سيد الاواخر والاوائل اي الفضل
والكمال وصف لحسبه وقوله المبعوث من اشرف الارومات
والكرم القبايل يعني هاشما وقريشا نعت لنسبه وقوله باهر المعجزات
واظهر الدلايل اشارة الى وثاقة الحجج الدالة على نبوته واتضاحها
ولما كانت الامور الخارقة المقرونة بالتحدي معجزة تعجز الناس عن الاتيان
ودليلا مرشدا الى النبوة من حيث الاعجاز كان كل ما هو ابهر في الاعجاز
اظهر في الدلالة فلذلك اتبعه به وقوله الموضح للسبل تنبيه على ما يتفرع
على النبوة وهو غايتها اعني ايضاح السبل الموصلة الى السعادة الابدية
قوله الخاتم للانبياء والرسل من صفات كماله عليه وسلم
الى الشريعة قد عقبت بالرسالة واستقرت في نصابها فلا يحتاج
ثم ترتيب الخ بل الى من يحفظها وفي الصفات هكذا اشعر وقوله
بلا عاطف بينها ايذان باستقلال كل صفة كمال على حيالها

الثاني شيئا في الرد الى الاول بقلب المقدمتين لا بعكسهما والا لصار تاجزئيين والى الثالث بعكس الكبرى لا الى الثاني بعكس الصغرى لكونهما موجبتين والقسم الثالث في حكم الثاني في الا انه ذكر فيه القلب فقط لاقتصاره في التنبيه على موضع واحد واما عكسهما فلانه يصير الكبرى جزئية في الاول ويلزم انفصاله الصغرى سالبة ولا يمكن الرد الى الثاني بعكس الصغرى لانه يصير كبراه جزئية ولا الى الثالث بعكس الكبرى لانه يكون صغراه سالبة

اما الاول وهو عكس المقدمتين فقيل جرهما الى الشكل الاول على ان الاول فيه دو فعلت الاولى اشارة الى طريق القلب والثاني الى طريق العكس نظرا الى ما سبق في بيان انتاج كون الكبرى موجبة جزئية مع كون الصغرى سالبة كلية واما الشارح فقد راعى ترتيب ما ذكر في اسقاط السالبة الجزئية وهو وقت عند العارف باسالب الكلام فان كانت جزئية اي ان كانت الكبرى موجبة كلية لان المقدمتين جزئيتين على تقدير كون الصغرى كذلك فلا انتاج اصلا حماذا كانت الكبرى موجبة كلية لان المقدمتين ح جزئيتان فلا تنتج ان بعكسهما ولا بعكسهما لوجه اذ لا قياس من جزئيتين فرش من الاشكال السابقة كلية دائمة حرح فرالمتن بالقيدين فالكلية اشارة الى ان النسبة الاتصالية لا يجب بين المقدم والتالي شاملة لجميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم والدوام الى استغراقها الازمنة وكان ذكره زيادة تاكيد وتوضيح والا فهو لازم لذلك الشمول وقيل اريد بالدوام ان النسبة بين طرفي التالي دائمة بدوام النسبة بين طرفي المقدم اي يكون

يكون الارتباط بينهما بحسب تحققهما فيطابق ما وضعت له من تعليق الوجود فيخرج ما يكون صدق التالي فيه دائما بدوام صدق المقدم كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان ارتباطهما باعتبار صدقهما فقط وانما اعتبر الاول لان الغرض العلم بثبوت نسبة الاحكام الى افعال المكلفين ايجابا وسلبا لا العلم بصدق القضية مطلقا وفيه ان شمول النسبة بين المقدم والتالي جميع الاوضاع المذكورة ان كان في التحقيق والوجود كما هو المتبادر المعتبر في الغير فقد اغنى عن الدوام وان كان في الصدق او محتملا لهما كان الدوام ايضا كذلك لانهما متعاضدان لتلك النسبة ولا بد من كون الشرطية لزومية ويعلم ذلك من قوله وبهذا حكم كل لازم مع ملزومه وقيل مما ذكره في الخوض من ان كلما الجزاة تدل على بيينة الاول وبيينة الثاني والسبب فملازمان لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي المستثنى

ولا يلزم استثناء نقيض المقدم لاستلزام نقيض التالي الجواز كونه اخص ولا عينه لجواز انتفائه ايضا ان كان اعم ووجوده ان كان مساويا او استثناء عين التالي لاستلزام عين المقدم لكن ذلك سبب لزوم المقدم للتالي في المادة المخصوصة وهو منحصر اخر قد استثنى فيه عين مقدمه او نقيض تاليه فذلك اتصالان وبحسب كل سبحان فانما وضعت لتعليق الوجود بالوجود وههنا قد علق وجود التالي بوجود المقدم لتبعد صل من الوجود المعلق به الى الاخر فناسب استعمالها وقد يستعمل ان فيما يستثنى فيه الى الاخر بالنقول

من انتفاء وجود الثاني الى انتفاء وجود المعدم لكن لا
يخفى ما في هذا الاخير فيجوز استعمالها فيه فانها
صفت لتعليق العدم بالعدم فيه ما هيئة لانها وصفت لتعليق
وجود معدم الاول في الزمان الماضي فيفهم منه انتفاء الثاني
على معنى ان سبب انتفاء الثاني هو انتفاء الاول فرض الاخر
بناء على ان وجود الاول سبب لوجود الثاني فانتفى بانتفائه
مع جواز ان يلاحظ فيها كون سبب العلم بانتفاء الاول او الثاني
ما ذا هو من بين الكلام على انها معلومان للمخاطب بلا استدلال
من احدهما على الاخر فتكشف لك ذلك اذا تاملت في معنى قولك
لو جئتني لاكرمتك هذا هو المشهور في اللغة وقد تستعمل في مقام
الاستدلال فيفهم منها ارتباط وجود الثاني بوجود الاول
مع انتفاء الثاني فيفهم منه انتفاء الاول وهذا المعنى يناسب
الاول في الربط بين الوجودين لكنها بوضعها ان تهاكن
مقدرين تقديرا محققا لا يجامع الوجود المحقق فيفهم انتفاءهما
تحقيقا مع البيئة المذكورة واما نحن فقد اعتبرنا الربط بينهما وان
الثاني لازم للاول ومنتف في الواقع فينوصل به الى العلم بانتفاء
الاول فحال المعنيين الى انتفاءهما منتف في الواقع لكنها اخذا
في الاول معلومين فلا يكون الاستدلال باحدهما على الاخر
وفي الثاني على وجه يكون فيه ذلك وهو على قلته مستعمل في
اللغة يقال لو كان زيد في البلد لجاءنا فيعلم منه انه ليس فيه
ومنه قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقوله وآخر الثاني
وهو ما يستثنى فيه نقيض الثاني ان يذكر بلفظ لو اشارة الى
استعمالها بالمعنى الثاني وقوله فانها وصفت لتعليق العدم

لان وجود معدم

العدم بالعدم اشارة الى مناسبته للمعنى الاصلي المتعارف
في استعمالاتهم وقد عبر عنه بلازمه كما حققناه وذكر بعضهم
ان اللازم ههنا ليست صلة للوضع اذ لو كانت موضوعة
لتعليق عدم الثاني بعدم المقدم لكان الاستثناء بالحقيقة
لعين الا لنقيضه برهن للتعليل فانها موضوعة لتعليق
وجود الثاني بوجود المقدم اذا كانا معقدين والغرض من
هذا الوضع ان يستثنى فيه نقيض الثاني لينتج نقيض المقدم
فيلزم تعليق عدم المقدم بعدم التالي كما هو مقتضى الملازمة
فانه المقصود من سياق الكلام فورقع لو كان فيهما آلهة الخ
هذا هو المختار عند المصنف ودل كلام النحاة على ان الغرض من
وضعها ان انتفاء اكرام المخاطب لانتفاء اكرام المخاطب لانعكس والمراد
بالاية انتفاء الفساد الناشئ عن تعدد الالهة لاجل انتفاء به
فالمراد قد تستعمل لو لمجرد الملازمة من غير ان يقصد تعليق عدم
الملزوم بعدم اللازم او عكسه كما في قوله عليه السلام لو لم تخافوا الله
لم يعصه وهو الثاني وهو المذكور بلوسس قياس الخلف
ظاهر كلام المصنف ان الاستثناء الذي يستثنى فيه نقيض
الثاني اذا كان مذكورا بلوسس قياس الخلف وغيره
اياه باثبات الشيء بابطال نقيضه شيء (ما يكون قياسا
بسيطا كذلك والمشهور على ان الخلف قياس مركب ما ان
موضوع المطلوب غير حق فيلزم وضع نقيضه على انه حق
ويكون ملزوما لمحال فهناك قياسان احدهما اقتراني شرطي
هكذا لو لم يكن المطلوب حقا كان الحق باطلا والملازمة
الاولى بديهية واما الثانية فربما يحتاج الى بيان بقياس اخر

الا الله ح

يستعمل لانتفاء اللازم
لاجل انتفاء ملزومه
فانه يقال لو اكرمتني
اكرمتك اراد ان ح

نقيضه حقا لو كان
نقيضه حقا كان ح

او متعددة وبانتفاء استثنائي وهو ان يوضع تلك النتيجة
ويستثنى نقيض تاليها فينتج ان المطلوب حق ومثل قولنا
لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس
بانسان قياس مذكور بلو ولا يسمى خلفا عندهم وكذلك
قولنا لو صدق نقيض المطلوب لصدق كذا او الثاني باطل
لكنه لا يكون قياس خلف لبساطة والجواب عن الاول انه
اراد ان الثاني وهو المذكور اكثره بلو يسمى قياس خلف
لانه مطلقا اذا كان اثبات شيء ببطلان نقيضه واعتمد
في ذلك على ما عهده من جده وما اورده غيره من امثال
لا يندرج فيه اذ لم يوجد الموضوع هنا كما تقدم انه على
نقيض المطلوب بل على ملزوم لتاليه المرفوع فليتأمل
الذي هو بعينه ابطاله فيكون هو المطلوب لا وسيلة
اليه وعن الثاني ان بعض الفضلاء المتأخرين اختار
ان الخلف قياس استثنائي من متصلة مقدمها نقيض
المطلوب وتاليها امر محال يحتاج في بيان لزومها اياه الى قضيتين
مسلمة فيكون قياسا بسيطا واستثنانا مستثنى فيه نقيض
الثاني فتقل المصنف واقفا في ذلك وعلى هذا فقول
الشارح لو ثبت نقيض النتيجة الى آخره بيان لاستلزام
نقيضها للمحال اعني المتصلة وقوله واللازم محال بيان
لبطلان تاليها وان امكن ان يقال هو استثناء تالي الكبرى
من القرائي واستثناء عين وجه آخر وبهذا تعدد اللازم
مع الشك في الجامع المقرب الثاني الشك بين امرين هما جزءا
المنفصلة وارادة المغايرة العنادية على ما هو المتبادر

دون الاتفاقية وبهذا لاجل الشك فتعدد اللازم اي بتعدد
هناك بسبب لزومات ولو ازم متعددة ومثل بالزوجات
المتوقفة على الشك في وجود او قولا ذو لذلك معناه
لو الشك في الملزوم لتعدد اللزوم واللازم والوضع انه
لا لزوم حريجا والا فهو اقرب الاول لكان احد الامرين
لا يستلزم الآخر لعدم اللزوم بينهما حريجا ولا عدمه لعدم
الشك المقتضي لذلك وكذلك لا يستلزم عدم احدهما عدم
الآخر لعدم اللزوم بينهما حريجا ولا وجوده لعدم الشك
المقتضي اياه فلا لزوم اصلا فلا يستدل بهذا على ان
يكون بالملزوم على اللازم كما تقرر سابقا وقد اشار بذلك اما
الى ان الاستدلال بالانفصال راجع الى الاتصال
واقتصر على احدهما لان الآخر بالمؤخرة يقول اليه واما
الى ما تقدم حزانة لابد في الدليل من مستلزم للمطلوب
والى ما تقرر فيه من وجوب العلم بتبين احدهما عن
اللزوم والآخر عن ثبوت الملزوم فظهر ان اللزوم الشك
باعتبار انه شرط للانتاج وان ذكر اللزوم تعدد اللازم
لاجل الشك فبيان لحكمة اشتراط وان صلاحيته لذلك
اما على استلزامه اللزوم ولولاه لم يكن وسيلة الى
استدلال فهو حق لتمام الشرط المذكور وبطلان قوله
ان حاصل تمسك رح ان تعدد اللازم اذا دة الى
النتيجة والشك في شرط الانتاج كيف وتعدد الشاهد
قد فصد فيما بعد كما لا حاجة معه الى هذا الاجمال تعت
بعون الله وحسن توفيقه

نهاية المخطوطة